

عماه : الثلاثاء ١٤ ذو الحجة سنة ١٣٩٥ هـ الموافق ١٦ كانون الاول سنة ١٩٧٥ م. العسند ٣٩٥٦

الفهرس

PF3Y

قانون مؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون بنك الاسكان.

717

الفاق بين المملكة الاردنية الهاشميه والجمهورية العربية التينية متعلق بالنقل الجوي

عكذ من الأجل

المادة ٤ ــ تعدل المادة السابعة من القانون الاصلي كما يلي : ــ

أ _ بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي : _

(تقديم القروض والسلف لهختلف الآجال ولمدة أقصاها عشرون عاماً وذلك تتمويل المشاريع السكنية والعموانية والانشائية الاعمرى ومعامل انتاج مستازمات البناء) .

ب — بتعديل الفقرة (ﻫ) منها بشطب عبارة (بصورة مؤقنة ولمدة محدودة) الواردة في نهاية الفقرة .

ج ــ باضافة الفقرات (ز ، ح ، ط ، ي) التالية بعد الفقرة (و) الواردة فيها :

 تملك الاراضي الصالحة للبناء عن طريق الشراء أو الاستملاك لاقامة المراكز السكنية أو التجاربة أو السياحية عليها بغرض البيع أو التأجير أو الاستهار على أي وجه براه المجلس ملائماً.

تأسيس شركات تصنيع أو تسويق مواد البناء ومستلزمات المباني أو أية شركات أخرى ذات علاقة
 بدعم الحركة العمراية العامة في المملكة وتمويلها بما في ذلك المساهمة في رؤوس أماوال هذه
 الشركات على النحو الذي يراه المجلس ملائماً .

ط – تقديم الحامسات المصرفية لمؤسسة الاسكان ولشركات نصنيع أو تسويق مواد البنداء ومستلزمات المباني ولجميعات الاسكان التعساونية وصناديق الاسكان وجمعيات الادخار والتسليف للاغراض السكنية ولذير هم من المستثمرين في قطاع الاسكان من القطاعين العام والحاص .

ي - القيام بأعمال أمانة الاستثمار العقاري لحساب الغير .

المادة ٥ – يلغى نص المادة (١٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

(يجب أن تنظى بتأمينات عقارية أو عينية كافية جميع القروض والتسهيلات الالتمانية المباشرة التي يمنحها البنك لعملاله ما لم ينص في هما، القانون على خلاف ذلك ، وللبنك أن يطلب أية ضمانات تعزيزية أخرى) .

المادة ٣ ــ يلغى نص المادة (١٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

(بالرغم مما ورد في المـادة (١٨) من هـلما القــــانون ، يجوز للبنك أن يمنح القروض والتسهيلات الالتيانية لمؤسسة الاسكان أو لاي من المؤسساتالعامة أو لغيرها من عملاته لقاء واحد أو أكثر من الفيهاناتالتالية:

أ ـــ الكفالات المقدمة من قبل الحكومة .

ب _ الاوراق المالية الحكومية أو المضمونة من قبل الحكومة .

بـ الكبيالات والاسناد الصادرة عن الحكومة أو عن أية جهة أخرى تضمن الحكومة النزاماتها تجـــاه
 الغير ضهانة مطلقة .

ثمن الحسن بن طهول فائب جهولا الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٢

فصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدصتور على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قواقين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع بعقده .

قانون مؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٥

قانون معدل لقانون بنك الاسكان

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون بنك الاسكان لسنة ١٩٧٥) ويقر ا مع قانون بنك الاسكان وقم (٤) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيا يلي بالقانون الاصلي كقانون واحــــد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـــ يلغى نص المادة (٤) من القانون الاصلي ، ويستعاض عنه بالنص التالي : ـــ

(يكون المركز الوئيسي للبنك في عمان ، وله أن ينشىء فروعاً ومكاتب وأن يعين الوكلاء والمراسلين في
 داخل المملكة وخارجها) .

المادة ٣ – تعدل المادة السادسة من القانون الاصلي: ــ

أ ـــ بالغاء مطلعها والاستعاضة عنه بما يلي : ـــ

(يهمدف البنك الى دعم الحركة العمرانية والانشائية في المملكة وفق الاحتياجات العامة للمواطنين والخطط الانمائية للعكومة ، ويعمل بصورة خاصة على تحقيق الاهداف التالية) :

ب ... بتعديل الفقرة (أ) منها باضافة عبارة (أو التجارية) بعد عبارة (والمنشآت السكنية) الواردة فيها .

ج – بتعديــــل الفقرة (د) منها بشطب كلمة (السكنية) الواردة فيها بعد عبارتي (وموحــــدة للأبنية)
 و (الجاهزة والموحدة للمباني) .

1940/11/14

عكذ من الأجل

المادة ٧ ــ يلغى نص المادة (٣١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

(يتناول وأيس وأعضاء المجلس من غير مندوبي الحكومــة مكافاتهم بمعدل نسبي من الارباح الصافية توزع بينهم حسب عدد الجلسات التي حضرها كل منهم على أن لا يزيد ذلك للمدل على عشرة بالماتة من الاربـاح المعدة للتوزيع وشريطة أن لا تتجاوز تلك المكافآت سيعاية وخمسين دينساراً للعضو الواحد ، أما مندوبو الحكومة في المجلس فيجب أن لا تتجاوز مكافآتهم الحد للنصوص عليه في نظام الحدمــة الملنية المعمول به) .

المادة ٨ 🗕 تعدل الفقرة (أ) من المادة (٤٤) من القانون الاصلي بشطب كلمة (الممتازة) حيثًا وردت فيها .

المادة ٩ ــ تعدل المادة (٤٥) من القانون الاصلي بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي : ـــ

(للبنك أن يمتلك أو ينشىء من العقار ات ما يحتاج اليه عمله أو لاغراضه الاستثمارية) .

الحسن بن طلال

رثيس الوزراء ووزير النربيسة والتعليم الثقافة والاعسلام الانشساء والتعمير الحارجيسة والدفساع صلاح أبو زيد دوقان الهنداوي زيد الرفاعي صبحي أمين عمرو وزيسر الشسؤون السياحمة والآثسار المواصلات التسمويــــــــن الاجتماعيــة والعمل سامي أيوب غالب بركات احمد الشوبكي علي حسن عوده

وزيـــــــر وزير الاشغال العامة وزيــــر دولــة وزير الاوقـاف والشؤون الـــــاخــــليــة ووزير النـقل بالوكالة الشــؤون الخارجية والمقـــامـات الاسلاميـــة ا.وت التلهولي مجمود الحوامده صادق الشرع عبدالعزيز الخياط

اتفاق

بسير

المملكة الاردنية الهاشمية و الجمهورية العربية اليمنية

متعلق بالنقل الجوي

أن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية البينية (وتعرفان فيا يلى بالطرفين المتعاقدين)

رغبة منهما في تشجيع النقل الجوي بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية اليمينية : وبما أنهما طرفان في معاهدة الطير ان المدني الدولية الموقعة في شيكاغو في ٧ ديسمبر ١٩٤٤ اتفقتا على مايلي :

المادة (١)

تطبيقا لهذا الاتفاق وملحقاته يكون للعبارات الآثية المعاني الموضحة أمامها .

أ _ سلطات الطيران

ب خدمات متفـق عليهـــا :

الحدمات الجوية الدولية المعينة في ملحق هذا الاتفاق:

ج ـ مؤسسة او مؤسسات نقل جوي معينة :

مؤسسة او مؤسسات نقل جوي نكون سلطات طيران احد الطرفين المتعاقدين قد ابلغت خطيا سلطات طيرالن الطرف المتعاقد الآخر انها تود تعييها بالاستناد لأحكام المادة النامنة من هذا الاتفاق لاستيار الحدمات المتفق عليها.

تعني معاهدة الطير ان للمدني الموقعة في شيكاغو في اليوم السابع من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٤ وملاحقها ، وكل التعديلات للمتمدة طبقا لاحكام للعاهدة المذكورة .

- الاقلسم:

يقصد به المعنى المحدد في المادة الثانية من المعاهدة .

الاخوى ويحرص على ان لاتريد هذه الرسوم على تلك التي تدَّمها ألطائر ات الوطنيه المباثلة المستعملة للغرض نفسه . المسادة (٣)

" - تعفى الطائرات التي تستخدمها مؤسسة او مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل احد الطرفين المتعاقدين والتي تقوم بالنشاط الجوي الدولي وكذلك المعدات العاديه وقطع الفيار ومواد الوقود والشحوم وخزين الطائره (بما في ذلك من مواد خذائية ومشروبات ودخان) الموجودة على من هذه الطائر اتمن كافة الرسوم الجمر كية ورسوم التفتيش وغيرها من الفرائض والفرائب عند وصولها الى اقليم الطرف المتعاقد الآخر بشرط بقاء مذه المعدات والمؤن على متن الطائر ات حتى يعاد تصديرها .

يمكن اكل طرف متعاقد أن يفرض أو يسمح بفرض رسوم عادلة ومعقولة لاستعبال المطارات والتسهيلات

 ل تعفى من الرسوم الجعمركية والأداءات الاخرى الوقود وزيوت الشحيم والمؤن المخصصة للاستهلاك عسل متن الطائرات التي تشخل في اقليم احد الطرفين المتعاقدين والمعد قالاستعمال على متن طائرات المؤسسة او المؤسسات التي عينها الطرف المتعاقد الآخر المخصصة لنشاط جوي دولي .

حمض ايضا من الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى باستثناء ما يدفع من ضرائب مقابل خدمات قطع الغيـــاد
 والادوات والاجهزة المستوردة والمستعملة في اقليم احد الطرفين المتعاقدين لصيانة واصلاح طائرات المؤسســــة
 او المؤسسات المعينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر والمستعملة في النشاط الجوى الدولي .

4 ــ لايكون التصرف في المواد المعفاة وفقا للاحكام السابقة دون موافقة السلطات الجمركية التابعة الطرف المتعاقد الآخو وفي حالة عدم التتكن من استعمالها او استهلاكها يجب اعادة تصديرها حسب الآجال القانونية وفي انتظار اعدة تصديرها حسف الملكة طبلة هماء الفترة.

المادة (٤)

يعتر ف كل طرف متعاقد بصحة شهادات صلاحية الطائرات وشهادات الطيران والاجازات الممنوحة والمعتمدة من قبل الطرف المتعاقد الآخر لاستيار الخدمات المتنق عليها .

لادة (٥)

 السيخ قوانين وأنظمة كل من الطرفين المحاقدين بشأن دخول او إقامة او خروج الطائرات المستعملة في الملاحة الجوية اولملتعلقة باستثبار وملاحة وقيادة الطائرات المشار اليها عند وجودها داخل حدود اقليمــــه على طائرات مؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر .

ب. يجب على إلاركاب وطاقع الطائرة ومصدري البضائع ان يتقيدوا اما شخصيا او بواسطة وكيــــل يعمل باسمهم ولحسابهم بالقوافين والانظمة السارية في اقليم كل من الطرفين المتعاقدين والمتعلقة بدخول واقامة وخروج الركاب. او الطاقم أو البضائع مثل القوافين والانظمة التي تخص معامــــلات الدخــــول والخروج والهجرة والجوازات والجمرك والصحه .

المادة (٦

مع مراعاة هذا الاتفاق يكون للمؤسسة التي يعينها كل من الطرفين المتعاقدين عند قيامها بتشغيل الخدمــــات المتفق عليها على الطرق المحددة الحق فى :

- ـــ أن تعمر طائراتها اقلم الطرف المتعاقد الآخر دون هبوط .
 - ـــ أن تهبط في ذلك الاقلم لأغراض غير تجاريه .
- _ أن تهبط في ذلك الاقام في النقاط المعينة للملك الطريق.

وذلك لغرض اخله وإنز ال حركة نقل جوي دولي من ركاب وبضائع وبريد قادمة او قاصدة الى الاقليم المذكور او من والى اي بلد ثالث وفقا للملحق .

المادة (٧)

١ ــ للمؤسسات المعينة من قبل احد الطرفين المتعاقدين الحق في ان تنشيء مكاتب خاصة بها الادارة اعمالها الفنيسة
 والتجارية والادارية في اقلم الطرف المتعاقد الآخر .

٢ — إذا مالم تقم المؤسسات المعينة من قبل أحد الطرفين المتعاقدين باستمهال الحق المبين في الفقرة السابقة فعلمها إسناد
 تلك الأعمال طبقا للقانون المعمول به لدى الطرف المتعاقد الآخر .

٣ _ يمنح كل طرف متعاقد المطرف المتعاقد الآخر الحق في تحويل الفائض من الايرادات الصافية الى مركز مالرئيسي بالمسعر الرسمي والذي تحقيقه موسسة معينه ثابعة لأحد الطرفين المتعاقدين في أراضي الطرف المتحساف الآخر في حدد القوافين والانظمة المالية المالمول بها في البلدين وفي حالة وجود اتفاق خاص لتنظيم لملدفوعات فتسود أحكام هذا الاتفاق الخاص .

المادة (٨)

 ١ - يمكن لأيهمن الطرفين المتعاقدين البدء في استثمار الحدمات المحددة في ملحق هذه الانفاقية كلها او جزء منها او في تاريخ لاحق وفقا لرغبته وبعد :

أ ... ان يقوم الطرف المتعاقد يتعبين مؤسسة نقل جوي او اكثر الاستثبار الخدمات المتفق عليها عسلى الطرق المحددة واخطار الطرف الآخر بالحلك كتابة .

المادة (٩)

١ – ان الرحلات غير المنتظمة فيا بين اقليحي الطرفين المتعاقدين تكون على اثفاقي بين المؤسسات المعينة من قبلهما شريطة مصادقة سلطات الطير ان المدني لدى الطرفين المتعاقدين على ذلك وانهما ستعملان جهديبهما للتوفيق بين المؤسسات في حالة أي خلاف .

عكد من الأجل

المادة (١٠)

- لاي من الطرفين المتعاقدين الحقق في عدم الموافقة على تعين مؤسسة او مؤسسات نقسل جوي وكالحاك الحق في وقف او قف المنافقة بالمنافقة المنافقة المنا
- إلا يمن الطرفين المتعاقدين الحق في الغاء تصريح التشغيل او وقت تمتع اية مؤسسة نقل جوي معينة مسن قبل الطرف المتعاقد الاخر بالحقوق المبينة في المادة السادسة من هذا الاتفاق او فرض ما يراه ضروروبا مسن شروط يجب انباعها التصنع بهذه الحقوق وذلك في حالة تقصير تلك المؤسسة في انباع القرائين والانظمة الممول بها لدى الطرف المتعاقد الذي منح هذه الحقوق او في حاله عدم قيام المؤسسة بالتشغيل طبقا الشروط المدررة في هسلم الاتفاق بشرط الا يتخذ الإجراء الا بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الاخر ما لم يكن الالفاء او الايقاف الفوري او فرض الشروط المشار اليها سابقا ضروريا لمنع الاتفاقة القوانين واللوائح .
 - ٣ ــ لن تتأثر حقوق الطرف المتعاقد الاخر في حالة اتخاذ اجراء من قبل احد الطرفين طبقا لاحكام هذه الماده .

ادة (۱۱)

- يجب ان تتاح للمؤسسات المعينة من جانب كـــل من الطرفين المتعاقدين فرص عادلة ومتكافئـــة في استثارها
 للخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة بين اقليميهما
- بيب على المؤسسات المعينة التابعة لاي من الطرفين المتعاقدين اثناء تشغيلها للخدمات المتفق عايها ان تأخل بعين
 الاعتبار مصاخ المؤسسات المعينة من قبل الطرف المتعاقد الاخر بحيث لا تؤثر بدون مبرر تأثيرا ضارا بالخدمات
 الجوية التي تقوم المؤسسات الاخيرة بشغيلها على نفس الطرق او جزءا منها .

المادة (١٢)

- براعى صند تشغيل الحدمات المتفق عليها ان تكون الحمولة المقدمة من المؤسسة او المؤسسات المعينة التابعة لاحد
 افطرفين المتعاقدين مضافا اليها الحمولة المقدمة من المؤسسة أو المؤسسات المعينة التابعة الطرف المتعاقب. الاخر م
 متناسبة مع حاجة الجدمهور اللفقل عسل الحدمات المحددة وان يكون هدفها الرئيسي توفير حمولة تتناسب مسع
 الحاجات القائمة التي يمكن توقعها بطريقة معقولة طبقا لمعدل قياس معقول للنقل .
- ٢ تحدد القواعد التي تحكم حركة نقل الركاب والبضائع والبريد في حالتي الاخد والانزال من النقاط على الطرق
 المحددة في اقليم دول غير الدولة التي عينت المؤسسة وفقا للمبادى، العامة التي تقضي بأن تكون الحدولة متناسبة
 ق حدود المعقول متناسبة مع :
 - أ ـــ منطلبات الحركة الجوية بين البلد الذي تصدر منه الحركة والبلد الذي ينتهى اليه النقل .
- ب ــ حاجات النقل في المنطقة التي تحترقها خدمات المؤسسة المعينة مع مراعاة الحطوط الجويـــة الاخرى التي تقوم بتشغيلها مؤسسة النقل الجوي التابعة للدول التي تشملها هذه المنطقة .
 - ج ــ احتباحات المؤسسات المعينة في عملياتها العابرة .

٣ - عند بداية تشغيل الحطوط المتفق عليها بجب ان تكون الحمولة المقدمة من كل مؤسسة نقل جوي معينة عمل اتفاق بين سلطات الطير ان للطرفين المتعاقمين قبل افتتاح الحطوط المتفق عليها وكل تعديل في الحمولة المقدمة بجب ان يكون ايضا عمل اتفاق بين المؤسسات المعينة من قبل الطرفين المتعاقدين ويشترط موافقة سلطات الطيران على ذلك كتابة .

المادة (۱۳)

- ١ حلى كل من الطرفين المتعاقدين أن يلزم مؤسساته المدينة بأن تمد سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الاخر مقدما وفي ابدر وقت ممكن بنسخ عن تعريفة الاجور وجدول المواعيد وما يطرأ عليها من تعديلات واية بيانات مناسبة تتعلق بعشليل الحدمة المنفئ عليها بما في ذلك معلومات عن الحيولة المقدمة على الطرق المعبنة وبأية بيانات أخرى تتطلبه المطالبات الطيران التابعة للطرف المتعاقد الاخر التأكد من صحة تطبيق احكام هذا الانفاق.

المادة (11)

- تحدد الاجور التي محصل عـــلى نقل الركاب والبضائع والبريد على أي من الحدمات الجوية المعينسة في مستوى
 ممتول مع مراعاة جميع الهوامل التي تتأثر بها والتي مبــن بينها لكاليف الليشغيل الإقتصادي والربح المقـــول
 و بميزات الحدمات الجوية المقدمة (بما في ذلك السرعة ومستوى الراجة) وكلمائي الإجور المعمول بها ليــدى
 المؤسسات الجوية المتنظمة التي تعمل على نفس الطرق أو عل جزء منها .
- عدد الاجور التي يجب ان تقاضاها اية مؤسسة معينة عن النقل على اي مسن الطرق الجوية المحددة بين اقليمي الطرفين المتعاقدين او بين اقليم احدهما ، وإقليم جرلة ثالثة كالاتي : –
- أ ــ وفقا لقرارات معدلات الاجور المعمول بها من قبل اتحاد مؤسسات النقل الجوي والتي تكون المؤسسات
 اعضاء فه اه :
- ب بالاتفاق بين المؤسسات المعينة صاحبة الشأن اذا لم تكون هذه المؤسسات المعينة اعجماء في نفس اتحساد مؤسسات المعينة الجوي إو اذا لم تكن هناك قرارات بما نوه عبنا في الفقرة (Y) أ من هذه المادة على انه في الحلالات التي لا يعين فيها احد الطرفين المتعاقدين مؤسسة التقل الجوي العمل علي اي من الطرق الجوية المحاددة ولم تحدد الاجور على ذلك الطريق وفقا الفقرة (Y) أ من هذه المادة فأن لؤسسة التقل الجوي المعينة من قبل الطرف المتعاقد الانحر للعمل على هذه الطريق تحديد الاسعار التي تقاضاها .
- ٣ يجب ان تعرض الاجور التي تحدد على هذا النحو على سلطات الطيران لدى كل من الطرفين المبعاقدين المحوافقة عليها وفي حالة عدم ارسال مثل هذا الاخطار تصبح بافلة المفعول بعد مضي خممة واربعين يوما اعتبارا من يوم استلام سلطات الطيران المذكورة لحده الاجور ما لم تخطر سلطات الطيران لدى احسد الطرفين المتحدد المعرفين علائم هذه اللاجور ما لم تخطر سلطات الطيران لدى احسد الطرفين المتحدد عليها .

٤ - في حالة عدم تحديد الاجور وفقا الفقره الثانيه من هذه المادة او في حالة عدم موافقة سلطات الطيران لدى احمد الطر فين المتعاقدين مجاولة الاتفاق على تحديدها الطر فين المتعاقدين مجاولة الاتفاق على تحديدها وعليها أتخاذ كاما يلزم لتنفيذ ما اتفقا عليه وعند عدم الاتفاق يعالج الخلاف طبقا للمادة الثامنه عشر من هسذا الاتفاق وحتى يسوى هذا الحلاف او بالتطبيق لحكم المادة السابعة عشر من هذا الاتفاق تظل الاجور المعمول بها ساريسة المفسحول .

المادة (١٥)

يسجل هذا الاتفاق لدي منظمة الطيران المدني الدولي .

مادة (١٦)

لأى من الطرفين المتعاقدين في اي وقت ان يخطر الطرف المتعاقد الاخر عن رغبت في انهاء هذا الانفاق على ان يبلغ هذا الاخطار في نفس الوقت الى الهيئة الدوليه للطير ان المدني وفي هداه الحاله ينتهي العمل بهذا الانفاق بعد انقضاء اثني عشر شهرا على قاريخ استلام الاخطار المشار اليه من قبل الطرف المتعاقد، الاخر الا اذا سحب الاخطار بانفاق مشترك بين الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء هذه المهله .

واذا لم يقر الطرف المتعاقد الاعمر باستلامه الاخطار فيعتبر انه قد تسلمه بعد مضيى اربعة عشر (١٤)يوما على استلام الهيئة الدوليه للطيران المدنى للاخطار .

المسادة (۱۷)

- ١ حقيقا للتعاون الوثيق بين الطرفين المتعاقدين تقسـ وم سلطات الطــــبران لديهما بالتشاور فيا بينهما بصفة منتظمه بقصد ضمان اتباع تنفيذ الشروط المنصوص عليها في هذا الاتفاق والملحق المرفق به .
- ٢ ــ اذا رغب احد الطرفين المتعاقدين بتعديل اي حكم من احكام هذا الانفاق ان يطلب الدخول في مشاورات مع
 سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الاخر وفي هذه الحالة يجب ان تبسدا المشاورات في خلال ستين يوما من
 تاريخ الطلبان لميتم الانفاق عليه من تعديلات يصبح نافذ المقمول بمجردتبادل الطرفين المتعاقدين وثائق التصديق.
- سـ اذا رخب احد الطرفين للتعاقدين في تعديل احكام الملحق بهذا الاتفاق يجوز له ان يطلب الدخول في مشاورات
 مع سلطات الطيران للدى الطرف المتعاقد الاخر وفي هذه الحالة يجب أن تبدأ المشاورات في خلال ستين يوما من
 تاريخ الطلب والتعديلات التي يتم الاتفاق عليها بين هذة السلطات تكون نافذة, المفعول بعد تبادل المذكرات
 بالطسوق السدبلوماسيسه .

لسادة (١٨)

— اذا نشأ اي خلاف <mark>د</mark>يين الطرفين المتعاقدين على تفسير او تطبيق هذا الاتفاق فعليهما أولا_{ير} عاولة فض الخلاف بطريقة المفاوضات بينهما .

٢ - فأذا لم يصل الطرفان المتعاقدان الى تسوية الحلاف عن طريق المفاوضات جاز لها الاتفاق على احالة الخلاف الى هيئة تحكيم او شخص للفصل فيه فأذا لم يتفقا على ذلك بحال النزاع بناء على طلب اي من الطرفين المتعاقدين وقصد القصل فيه الى محكة مشكلة من ثلاث محكين يعين كل طرف متعاقد عضوا واحسد ويتفق العضوان المعينان على اختيار العضو الثالث وعلى كل من الطرفين المتعاقدين أن يعينا محكة خلال ستين يوما من تاريخ تسلم احد الطرفين المتعاقدين من الطرف المتعاقد الاخر ملدكرة بالطرق الدبلوماسية يطلب فيها إحالة هسلما النزاع إلى مثل هده الحكة وعليها أحتيار العضو الثالث خلال ستين يوما أخرى فأذا تعلم على أي من الطرفين المناقدين تعيين العضو الخالف بحد خلال الفترة المحددة ايضا المتعاقدين تعين العضو الثالث في الفترة المحددة ايضا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين ان يطلب من رئيس الهيئة الدولية لطيران المدني القيام بتعين محكم او محكين وفي مسا تقتضيه الحالة ويجب في مثل هسلمه الحالة ان يكون المحكم الثالث مسن رعايا دولة ثالثه وان يرأس عحكة التحكيم.

٣ _ يتعهد الطرفان المتعاقدان بتنفيذ القرار الصادر وفقا للفقرة ٢ من هذه المادة واذا لم ينفد احد الطرفين المتعاقدين قرارات هيئة التحكيم فانه يحق للطرف المتعاقد الاخر أن يحدد او يوقف أو يلغي الحقوق والامتيسازات إلتي يكون قد منحها طبقا لهذا الاتفاق وذلك طول مدة الامتناع عن تفيذ حكم هيئة التحكيم ويتحمل كل طرف متعاقد مصاريف واجور الحكم الذي عينه ونصف الاجور والمصاريف المتعلقة برئيس هيئة التحكيم .

المادة (١٩)

يعمل بهذا الاتفاق من تاريخ التوقيع عليه ويصبح ساري المفعول من ناريخ تبادل وثائسق التصديق عليــــه وفقا للأجراءات النستورية الخاصة بكل منهما

ا ثباتا للملك وقع المندوبان المفرضان من لدى حكومتيهما والموقعان ادناة بما لهما من سلطة غولة لهذا الغرض على هذا الاتفاق المحرر من نسختين باللغة العربية .

تم في صنعــاء في ١٩٧٥/١١/١٥ .

عن حكومة الجمهورية العربية اليمنيسة رئيس مصلحه الطيران المدني محمد احمد الحيمي

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشميــــه السفير الأردني

السفير الأردني حيدر مصطفى

ملحق اتفاقية النقل الجوي

بين المملكه الاردنيــه الهاشميـــه والجمهورية العربيـــة اليمنيـــة

١ ــ الطرق الجويـة المحــددة للطرف الاردئي:

٢ _ الطرق الجويسة المحسددة للطرف اليمني .

صنعاء/ الكويت/عمان/ وبالعكس

صنعاء/ القاهره/عمـــان / وبالعكس

٣ ــ الحرية الخامسة للخطوط المبينة أعلاه تخضع لما ورد في محضر الاجتماع المتفق عليه والموقسع من قبل الطرفين
 بصنعاء بتاريخ ٢٠/١/٩٧١